القدس، وان ما يقصده المشروع هو ما يتضمّنه، وما هو غير وارد فيه لا يشمله، وهذا ليس من قبيل الصدفة. لقد عرض شامير مشروعاً لا يتضمّن أي تنازل عن مبادىء الليكود، وهو يدرك ما هو فاعل، وماذا يقترح. وهو الاكثر التزاماً بمبادىء الليكود» (**معاريف**، ٢٩/٦/١٩٨٩).

امّا معارضو شامير، فلهم رأي مختلف، عبّر عنه الوزير بلا وزارة، اسحق موداعي، حين قال: «باستطاعتي تفهّم الغموض البنّاء المحيط بمشروع شامير لو كان موجهاً نحو الخارج؛ لكنني لا أستطيع تفهّمه حينما يكون موجهاً نحو الداخل... انني لا أشك في صدق نوايا شامير، لكن هناك شكّاً في ما اذا كان في استطاعته الصمود أمام الضغوط الدولية. ان ارض ـ اسرائيل الكاملة أهمّ من الليكود، والليكود أهم من زعيمه» (**المصدر نفسه**).

ومن اجل الحؤول دون رضوخ رئيس الحكومة للضغوط المحلية، والخارجية، بلور الثلاثي المعارض ليفي ـ شارون ـ موداعي أربع نقاط طالبوا باضافتها الى المشروع، واطلقوا عليها اسم «دعائم»، وهي: «أولاً، تصفية [الانتفاضة]... قبل الدخول في أي عملية سياسية؛ ثانياً، القدس ليست موضوعاً للمفاوضات، وعرب القدس لن يقترعوا، ولن يرشحوا؛ ثالثاً، لن تقام دولة فلسطينية غرب نهر الاردن؛ رابعاً، الاستمرار في اقامة المستوطنات اليهودية، وتواجد عسكري واسع للقواعد العسكرية الاسرائيلية في المناطق [المحتلة]» (**هآرتس**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

وفي اجتماع مناطقي لنشطاء الليكود، في بئر السبع، وصف شارون مشروع شامير السياسي بأنه اخطر مشروع تبنّته أي حكومة في اسرائيل خلال الاربعين سنة الماضية: «انني أرفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً، لأنه سيؤدي الى حرب، والى زيادة العنف والارهاب، والى اقامة دولة فلسطينية» (**دافار**، ٢٨/٦/١٩٨٩). أمّا رئيس الحكومة، شامير، فدافع عن مشروعه، في حضور عدد من أعضاء مركز الليكود، قائلاً: «من غير الممكن قيام حزب ما بالغاء قرارات اتخذتها الحكومة وصادق عليها الكنيست. فالحزب ليس فوق الحكومة والكنيست». وأكد شامير ان مبادرة الحكومة الاسرائيلية تشبه اتفاقية كامب ديفيد، لكنها لا تتحدث عن تغييرات اقليمية. وأعلن، بشكل قاطع، ان المسار لن يبدأ حتى يوافق العرب عليه برمّته. وقال: «اذا تنازلنا عن المبادرة، او ادخل عليها تعديل، فان وضعنا الدولي سوف يكون أسوأ ممّا كان عليه من قبل» (**عل همشمار**، ١٤/٦/١٩٨٩).

معركة على الزعامة

تعدّدت التقويمات للخلافات التي عصفت بالليكود بين مؤيدي المشروع ومعارضيه. فكتبت صحيفة «حدشوت»، في افتتاحيتها، ان «الحرب بين شامير وشارون ليست نقاشاً ايديولوجياً، وانما معركة على زعامة التكتل... ما من أحد يعرف خطة شارون السلمية، وخبراته العسكرية معروفة، وقد تمّ تجريبها في السابق... [و] عقد مركز الليكود سوف يشكل مواجهة بين شامير وشارون، والخاسر سيتحمّل العواقب. فاذا خسر شامير، يجب عليه الاستقالة؛ واذا خسر شارون، فسيكون صعباً عليه العمل في ظل حكومة تقود الى الحرب، على حدّ قوله» (**الملف**، نيقوسيا، المجلد السادس، العدد ٦٤، تموز ـ يوليو ١٩٨٩؛ نقلاً عن **حدشوت**، ٢/٧/١٩٨٩). وكتبت «حدشوت»، في مناسبة أخرى، ان «الحسم السياسي، في بعض الاحيان، أفضل من الغموض السياسي والمساومة؛ وعلى رئيس الحكومة ضمان عقد المركز في الوقت المحدّد، كي يتخذ موقفاً حاسماً، مؤيداً أو معارضاً، لخطه السياسي... فالحسم والانتصار الحاسم لمؤيدي المبادرة سيمكّنان رئيس الحكومة من التخلّص من عناق الدببة، والاستمرار في حملته الطويلة على طريق السلام» (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **حدشوت**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، كتبت صحيفة أخرى: «ان شامير يصارع على مكانته كرئيس للحكومة، ومن أجل صلاحياتها في اقرار خطة سياسية، دون اللاءات من قبل مركز الليكود، وقبل كل شيء على صلاحياته كزعيم لليكود مقابل جبهة الرفض التي قامت لمواجهته. من المحتمل، احياناً، ان يكون شامير مؤيداً متحمساً لما يسميه الثلاثي شارون ـ ليفي ـ موداعي ' دعائم' ؛ لكن الموافقة على هذا الامر، في الظروف الحالية، تعتبر انتصاراً لخصومه وتحول دون ما هو معني بانجازه في المركز؛ وهذا الانجاز يعتبر برهاناً على سيطرة جماعته على